الضياء
بهرا
Bahra No 459. Sun. 2 Nov 2008

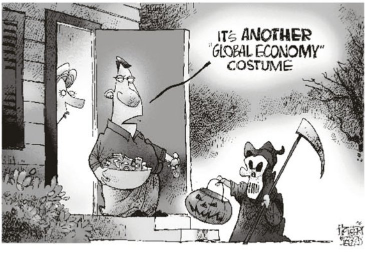
IT'S ANOTHER "GLOBAL ECONOMY" COSTUME

© Boston Herald. Dist. by NEA, Inc.

فرنسا.. الاتحاد الاوروبي يجتمع لبحث إرسال قوة الي الكونجو

REUTERS KNOW. NOW.

قال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنر يوم الخميس ان مسؤولين من الاتحاد الأوروبي سيجتمعون في بروكسل قبل مطلع الأسبوع القادم لبحث إرسال قوة لتقديم مساعدات انسانية لجمهورية الكونجو الديمقراطية. فقد هدأ القتال في الكونجو بعد بدء سريان وقف إطلاق النار يوم الاربعاء لكن أحدث موجة من أعمال العنف حولت عشرات آلاف المدنيين بالفعل الى لاجئين وتسببت في أزمة وصفتها وكالات المعونة بأنها كارثية.

وقال كوشنر للصحفيين في باريس انه سيعقد اجتماع يضم ٢٢ دولة عضو في اللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الاوروبي "ان لم يكن اليوم فغدا". وأضاف أنه لا بد من توصيل المساعدات عن طريق مدينة جوما في شرق الكونجو التي أصبحت مركزا للمدنيين الفارين أمام تقدم المتمردين بزعامة الجنرال لوران نكوندا الذي يخوض حربا ضد الجيش الكونجولي منذ عام ٢٠٠٤. وقال كوشنر فيما يقوم جنود من الكونجو والامم المتحدة بتسيير دوريات في المدينة "ما نتطلع الى تحقيقه هي المساعدات التي يمكن توصيلها لجوما".

وكان كوشنر يتحدث وبجواره خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي الذي وافق على اعطاء أولوية للمساعدات. وقال مسؤول أوروبي في بروكسل رفض الكشف عن اسمه ان الاجتماع قد يعقد يوم الجمعة. وقال كوشنر انه رغم ان القوة التي يجري بحث ارسالها عسكرية فان مهمتها هي توصيل المساعدات للاجئين. واضاف "هذا الرد من وجهة نظرنا يجب أن يكون انسانيا... ولا ينبغي لاسم هذه المجموعات التكتيكية – مجموعات القتال- أن يدفع أحدا لتصور أننا سنرسل قوات لتحارب الى جانب قوة الامم المتحدة لحفظ السلام في الكونجو" والتي يبلغ قوامها ١٧ ألف رجل.

وتتكون مجموعات القتال طبقا لسياسة الدفاع المشتركة في الاتحاد الاوروبي من مجموعات يتراوح عددها بين ٤٠٠ و ١٥٠٠ رجل وتضم قوات اما من دولة واحدة أو عدة دول. وهناك مجموعة بريطانية وأخرى تقودها ألمانيا وتضم قوات من فرنسا وأسبانيا وبلجيكا ولوكسمبورج متأهبة حتى نهاية العام. وقال رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الاوروبي الجنرال الفرنسي هنري بنتجيا بعد اجتماع للقادة العسكريين للدول السبع والعشرين الاعضاء في بروكسل ان من الممكن ارسال مجموعة قتالية من الاتحاد الاوروبي الى الكونجو لكن هذا يحتاج الى قرار سياسي من الدول الاعضاء.

لكن دبلوماسيا غربيا تحدث أيضا يوم الأربعاء قال ان ألمانيا عارضت الاقتراح الفرنسي بعد أن أشار اليه كوشنر لاول مرة. ويقول الاتحاد الاوروبي الى الان انه يركز على الجهود الدبلوماسية لانهاء الازمة بدلا من الاستعدادات العسكرية.

سلسلة تفجيرات انتحارية في عاصمة ولاية أرض الصومال تستهدف مبان إستراتيجية

RADIO sawa

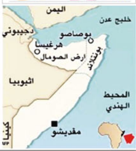

وقعت خمسة تفجيرات انتحارية متتالية بسيارات مفخخة الأربعاء في هرغيسا عاصمة ولاية ارض الصومال ومدينة بوصاصو استهدفت مبان للأمم المتحدة وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥ شخصا، بالإضافة إلى خمسة انتحاريين في تصاعد للعنف الذي تشهده البلاد.

ولم تعلن أي جهة عن مسؤوليتها عن هذه التفجيرات التي تزامنت مع بحث الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية للتنمية "ايغاد" التي تضم سبع دول من شرق إفريقيا في نيروبي وسائل إخراج الصومال من الحرب الأهلية المستمرة منذ ١٧ عاما. يشار إلى أن الحكومة الصومالية والمعارضة الإسلامية المعتدلة أبرمتا اتفاقا الأحد الماضي برعاية الأمم المتحدة لتطبيق وقف لإطلاق النار، إلا أن "حركة الشباب المجاهدين" الإسلامية المتشددة التي تقود التمرد، رفضت الاتفاق. وذكرت الشرطة أن ١٩ شخصا على الأقل قتلوا بينهم سكرتير القصر الجمهوري إلى جانب ثلاثة انتحاريين في ثلاث هجمات انتحارية بسيارات مفخخة في هرغيسا العاصمة وولاية أرض في حصيلة أولية. واستهدفت الاعتداءات مباني إستراتيجية في المدينة شملت القصر الرئاسي ومقر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي تتخذه وكالات الأمم المتحدة الأخرى مقرا لها، ومكتب والبعثة الدبلوماسية الإثيوبية. وأعلنت الأمم المتحدة في بيان صادر في جنيف سقوط قتلى وجرحى في التفجير دون تقديم إيضاحات إضافية، كما أعلنت وزارة الخارجية الإثيوبية أن أربعة من موظفيها على الأقل قتلوا في تفجير مقر البعثة.

وأكد مسؤولون أمنيون في منطقة بونتلاند أن الاعتداءين أوقعا ستة جرحى في صفوف عناصر أجهزة الاستخبارات بونتلاند خلافا لما أعلنه رئيس المنطقة محمود موسى هيرسي أدي في تصريح سابق.

واشنطن تدين التفجيرات

ودانت الولايات المتحدة التفجيرات التي وقعت الأربعاء في الصومال على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية شون ماكورمك، وقدمت التعازي لعائلات الضحايا. وأوضح ماكورمك في بيان أن هذه الهجمات غير المبررة تؤكد عزم المتطرفين على نسف السلام والاستقرار في الصومال وفي قرن الإفريقي. وخلص المتحدث إلى القول: "لن نسمح لأقلية صغيرة عنيفة من المتطرفين تسعى إلى الفوضى والدمار بإفشال رغبة الشعب الصومالي في السلام والاستقرار".

ألمانيا تدعو إلى دور خليجي لحل الأزمة المالية العالمية

CNN

دعا وزيرا خارجية الإمارات وألمانيا إلى تعاون دولي للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، ومساعدة الدول النامية على تجاوز الصعوبات التي تواجهها جراء هذه الأزمة. وقال وزير الخارجية الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، في أبوظبي الخميس، إن منطقة الخليج أصبحت اليوم الأهم من الناحية المالية، ولا بد لها من لعب دور حاسم في هذا المجال. وفيما أشار شتاينماير إلى ضرورة أن تكون القواعد الجديدة للأسواق المالية مقبولة عالميا، وليس من قبل السبعة الكبار فقط، فقد أبدى الشيخ عبد الله استعداد بلاده للمساهمة في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الراهنة. لكن وزير الخارجية الإماراتي أوضح أن دول مجلس التعاون فوضت المملكة العربية السعودية لعرض وجهة نظر دول المجلس أمام اجتماعات مجموعة الدول العشرين، التي ستعقد الشهر القادم بالعاصمة الأميركية واشنطن.

ودعا الشيخ عبد الله إلى "نمو اقتصادي معتدل"، لتجنب أي انعكاسات سلبية في الاقتصاد قد يكون لها أثر كبير على الدول الفقيرة، داعيا إلى العمل بدرجة عالية من المسؤولية والشراكة للتقليل من "الرعب" الذي يسيطر على أسواق العالم. كما ذكر الوزير الألماني أنه بحث مع نظيره الاماراتي التحضير لاجتماع "مجموعة أصدقاء باكستان"، تنفيذاً للاتفاق الذي جرى على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في نيويورك، الشهر الماضي. يهدف اجتماع "مجموعة أصدقاء باكستان"، الذي سيعقد بالإمارات في ١٧ تشرين الثاني المقبل، إلى تشجيع الحوار بين إسلام أباد وصندوق النقد الدولي، ومساعدتها في التغلب على مشاكلها الاقتصادية والأمنية. وأشار شتاينماير إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على السوق المالي في باكستان، حيث اعتبر أنه من واجب دول الخليج وألمانيا الوقوف إلى جانب باكستان، ومساعدتها في الحد من التدهور الحاصل لاقتصادها بسبب الأوضاع السياسية في البلاد. من ناحيته ذكر الشيخ عبد الله أن المفاوضات بين الإمارات وباكستان تسير بشكل إيجابي بالتعاون مع مجموعة "أصدقاء باكستان"، التي كان لها دور فعال في الحد من الأزمة الاقتصادية التي تشهدها باكستان. تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد حذر مؤخرا من أن باكستان باتت مهددة بالإفلاس، وأن احتياطها من العملات الأجنبية لا يكفي إلا لسد حاجات البلاد لستة أسابيع فقط، فيما خسرت "الروبية" حوالي ٢٥ في المائة من قيمتها منذ مطلع العام الجاري. وأشار الصندوق الدولي في تقرير له، إلى أن "الوضع المالي في باكستان تدهور كثيرا خلال الأشهر الماضية، بسبب الاضطرابات السياسية، ونشاطات المسلحين، والارتفاع الحاد في أسعار النفط والأغذية الأساسية، التي لم تعد في متناول قطاع كبير من السكان".

PAKISTAN
UP AGAINST
ZARDARI !
AP PHOTO

يُذكر أن وزير الخارجية الألماني يقوم بزيارة الإمارات، ضمن جولة له في المنطقة، تتضمن كل من باكستان والمملكة العربية السعودية، حيث يرافقه وفد سياسي واقتصادي رفيع.

الصين تعرض إجراء جولة محادثات جديدة مع الدلاي لاما

BBC ARABIC.com

أعلنت وكالة الأنباء الصينية شينجوا أن السلطات ستنظم جولة جديدة من المحادثات مع مبعوثي الدلاي لاما "في المستقبل القريب". ونقلت الوكالة عن مصدر حكومي لم تعلن اسمه أن على الزعيم الروحي للتبت الذي يقيم في المنفى أن "يغتنم هذه الفرصة" ويرد بإيجاب. وكان الدلاي لاما قد أعلن قبل أيام أنه يفقد الأمل في أن يؤدي الحوار مع الصين إلى تسوية. وفر الدلاي لاما إلى الهند عام ١٩٥٩ بعد فشل الانتفاضة التي قادها ضد حكم الصين. كما سحقت السلطات الأمنية الصينية الاحتجاجات المعادية للصين والتي اندلعت في إقليم التبت في آذار الماضي، وكانت الأسوأ منذ عقدين.

"رغم الاضطرابات"

ونقلت وكالة الأنباء الصينية عن مسؤول بأن السلطات الصينية ستعقد جولة أخرى من الاتصالات والمفاوضات مع ممثلي الدلاي لاما "في المستقبل القريب". وقال التقرير إن مثل هذه المحادثات سيتم إجراؤها "رغم احتجاجات لهاسا في آذار وبعض الاضطرابات والتخريب من قبل حفنة من الانفصاليين المطالبين باستقلال التبت". وكان مسؤولون من التبت يتحدثون من منفاهم في الهند قد دعوا إلى عقد اجتماع خاص لمناقشة المباحثات المتعثرة مع الصين، وفقا لوكالة اسوشيتدبرس للأنباء. كما صرح الدلاي لاما قبل أيام بأن ثقته بالحكومة الصينية تتناقص، وهذا اعتراف لافت للنظر من رجل معروف بالصبر والتفاؤل والابتهاج، كما تقول محللة الشؤون الآسيوية في بي بي سي جيل ماكجيفرنج.

النفط معركة المستقبل بين الجمهوريين والديمقراطيين

Taqrir Washington

بعد ٢٦ عامًا من إقرار الكونجرس حظرًا لاستخراج النفط من المياه القريبة من شواطئ المحيطين الأطلنطي والباسفيكي، وفقًا لقانون أقرّ في عام ١٩٨٢، مرر مجلس النواب الأميركي يوم ١٧ ايلول الماضي مشروع قانون جديد يقدم خطوة صغيرة نحو إنهاء هذا الحظر جزئيًا، ليسمح بالاستخراج في مياه هذه الشواطئ، وبحيث تبتعد مسافة المياه المستخرج منها النفط عن أرض الولايات الفيدرالية بين ٥٠ و١٠٠ ميلا.

القانون الذي مرره مجلس النواب بموافقة ٢٣٦ نائبًا ومعارضة ١٨٩، وسط معارضة شديدة من النواب الجمهوريين، سوف يعرض خلال الأيام المقبلة على مجلس الشيوخ. لكن لا يتوقع غالبية المراقبين الأمريكيين أن يوافق عليه المجلس، كما لا يتوقعون أن يُمرر المجلس مشروعه الخاص حول قانون الطاقة الشامل قبل أن ينهي مجلس النواب اجتماعاته نهاية شهر ايلول.

وقد جاءت موافقة الديمقراطيين الذين يحظون بالأغلبية على تمرير هذا القانون بعد أن احتدم الجدل في الآونة الأخيرة بين نواب الكونجرس حول سياسة الطاقة وأمن الطاقة في الولايات المتحدة، في ظل ارتفاع أسعار المحروقات، وكذلك بعد أن أضحت سياسات الطاقة إحدى المعارك الكبرى المشتعلة على صعيد حملتي المرشحين لانتخابات المحتدمة حاليًا، الرئاسية منها أو انتخابات الكونجرس. فقد رفع المرشح الجمهوري "جون ماكين" أثناء مؤتمر الحزب الجمهوري شعار "استخراج النفط وإنتاجه داخل أميركا" كحل لمشكلة ارتفاع أسعار النفط وتقليل اعتماد أميركا على نفط الخارج، في حين أن المرشح الديمقراطي "باراك أوباما" وحين أدرك تحول قضية ارتفاع النفط لقضية رأي عام بدأ الجمهوريون يفوزون بها، أعلن أنه مع اعتماد استراتيجية استخراج النفط والغاز الأميركي، ولكن كجزء من حزمة سياسات متكاملة للطاقة وضعها في برنامجه الانتخابي.

مراجعة قانون الطاقة تكتيك ديمقراطي

لا يعني تمرير مجلس النواب لهذا القانون الحد من أو إنهاء ذاك الجدل الصاخب الذي ثار مؤخرًا بين الديمقراطيين والجمهوريين، فمن المتوقع أن يثير القانون عدة إشكالات أخرى أكثر مما يسهم في وضع سياسة واضحة للتنقيب عن النفط الأميركي واستخراجه.

فقد وصف بعض النواب الجمهوريين مشروع القانون بأنه "عار" وضعه متعصبون بيئيون، لأنه واقعيًا لا يقدم شيئا يذكر لاستخراج النفط، بل يقدم فقط غطاءً سياسيًا للديمقراطيين لمواجهة الضغوط والمطالب التي تدعو لاستخراج النفط لمواجهة ارتفاع الأسعار. وتساءل زعيم الأقلية الجمهورية بمجلس النواب "جون بوهنر John Boehner" عن حجم النفط الذي قد يستخرج؟، قائلا: "إنه صفر. فقط صفر، لأن الديمقراطيين لا يريدون استخراج النفط بل أرادوا الظهور بمظهر من صوّت لصالح الطاقة".

وحقيقة فقد سعى الديمقراطيون إلى تطبيق أجندتهم الخاصة بالطاقة، فهم لم يَقصروا مشروع القانون على مسألة استخراج النفط والغاز، بل إنهم صاغوه في سياق سياسة أشمل للطاقة تحافظ على عوائد شركات النفط والضرائب من أجل استكمال خطط الطاقة البديلة التي ينتهجونها منذ ٣٠ عامًا.

أبرز عناصر القرار

ومن أبرز العناصر التي تضمنها القرار، ما يلي:

١- فتح المياه الفيدرالية فيما وراء ٥٠ ميلاً من الأرض على طول شواطئ الأطلنطي والباسفيكي لاستخراج النفط والغاز الطبيعي، في إنهاء للحظر الذي دخل حيز التنفيذ منذ ٢٦ عامًا، وبحيث يشترط موافقة الولاية على الاستخراج في المناطق التي تبعد عن الشاطئ ما بين ٥٠ و١٠٠ ميل، وفيما بعد المائة ميل، لا يشترط موافقة الولاية.

٢- ستردّ أكبر خمس شركات نفطية مبلغ ١٨ بليون دولار في غضون ١٠ سنوات، أي لا إعفاءات ضريبية على هذه الشركات، كما ستدفع شركات النفط عوائد ضريبية إضافية على النفط المستخرج من أعماق مياه خليج المكسيك. وسوف تستخدم هذه المبالغ للمساعدة في تطوير المصادر الأخرى البديلة للطاقة، مثل السولار، وقوة الرياح، والمصادر العضوية الأخرى للوقود المتجدد.

٣- يتم ضخ ٧٠ مليون برميل نفط من المخزون الاستراتيجي الحكومي لزيادة المعروض في السوق والحد من ارتفاع أسعار النفط. ويُقدر حجم هذا المخزون بحوالي ٧٢٧ مليون برميل.

٤- يعد تقديم شركات النفط رشاوى للموظفين الحكوميين والفيدراليين لتقديم تسهيلات أو تهربات ضريبية جريمة فيدرالية، وقد أضيف هذا البند بعد فضيحة جنس ومخدرات ارتبطت بأحد المكاتب الفيدرالية وموظفي شركة للنفط.

٥- اعتماد مبالغ إضافية من حصيلة الضرائب لصناعات الطاقة البديلة، وخاصة الرياح والسولار، وتطوير إنتاج الإيثانول "السيليلوزي" وغيرها.

٦- توفير المتطلبات اللازمة لتوليد ١٥% على الأقل من الكهرباء بواسطة السولار والرياح والمصادر الأخرى.

٧- منح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية لأصحاب المنازل التي تلتزم المعايير القياسية في استهلاك الطاقة وتوفيرها، وللشركات التي تشجع موظفيها على استخدام الدراجات في التنقل.

وأمام عناصر هذا القانون، فقد واجه الديمقراطيون انتقادات شديدة من النواب الجمهوريين في مجلسي النواب والشيوخ، إذ اعتبر بعضهم أن الإجراء الديمقراطي بمثابة رد فعل سياسي فقط، وذلك على خلفية نتائج استطلاعات الرأي التي أظهرها معهد جالوب، فقد اعتقد ٥٧% من الأميركيين مقابل ٤١% ضرورة استخراج النفط في شهر ايار، فيما أظهر استطلاع آخر أجري في منتصف شهر حزيران عن أن ٦٠% مقابل ٣٤% يفضلون تطوير مصادر الطاقة الأميركية على حماية البيئة.

وإضافة لذلك، فإن المشروع الديمقراطي، لم ينه الحظر على كافة المناطق المتوقع استخراج النفط منها بكميات كبيرة مثل الساحل الشرقي لخليج المكسيك، بل إنه قد استمر في فرض الحظر على استخراج أنواع معينة من النفط، وتحديداً "الزيت الحجري" أو "النفط الحجري Oil Shale"، الموجود بين الصخور، والذي يتركز في مناطق مثل Colorado, Utah, and Wyoming، والتي تحوي نحو ٨٠٠ بليون برميل، ويمكنها أن تنتج أكثر من ٤٠ ضعفا من النفط الذي يمكن أن يستخرج من المناطق المحدودة على الشواطئ المحيطية.

بين سياستين متناقضتين

تأسيسًا على ما سبق، فإن الديمقراطيين لم يستجيبوا لرغبة غالبية الجمهوريين الذين قضى منهم نحو ١٣٠ نائبًا عطلة اب، وهم يضغطون على الديمقراطيين لفتح كافة المناطق لأعمال الاستكشاف والاستخراج، كما أنهم لم يتمكنوا من قيام "مجموعة العشرة ١٠ Gang"، وهي مجموعة تشكلت من خمسة نواب جمهوريين التحق بهم خمسة من الديمقراطيين لصياغة مشروع جديد لسياسات الطاقة يقوم على فتح المناطق لاستخراج النفط، بإعداد مشروع يلبي هدفهم وهدف الرئيس بوش، والتي من أبرزها فتح المحمية القومية للحياة البرية في المنطقة القطبية الشمالية الواقعة في ولاية ألاسكا the Arctic National Wildlife Refuge "ANWR" أمام أعمال استخراج النفط. لكن المجموعة التي زاد عدد أعضائها إلى ٢٢ اكتفت باقتراح منع حظر التنقيب على شواطئ فرجينيا ونورث كاورلينا وسوث كاورلينا وشاطئ خليج فلوريدا، دون الساحل الشرقي لخليج المكسيك.

ولهذا فقد انتقد بعضهم مشروع المجموعة، إذ يقول المحلل بن ليبرمان Ben Lieberman بمؤسسة التراث Heritage Foundation: "إنه لمن الغريب أن يفشل مشروع القانون الثالث للطاقة في خلال أربعة أعوام في تحقيق سياسة ناجحة، لأن نحو ٨٠% من المياه الأميركية تحوي كميات لا محدودة من النفط والغاز، في حين لا تزال محمية ألاسكا يفرض عليها الحظر، ومن الغريب أيضًا أن مشروعات الطاقة لتطوير الإيثانول منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧ لم تأخذ خطوات جادة نحو الحد من ارتفاع الأسعار أو الاعتماد الذاتي على الطاقة".

ويضيف ليبرمان: "وإضافة لفقدان فرص استكشاف النفط، فإن سياسات الديمقراطيين بالاعتماد على الطاقة النظيفة منذ السبعينات، وأخيرًا تطوير الإيثانول لم تجلب سوى إنفاق بلايين الدولارات من دافعي الضرائب، وتسببت في رفع أسعار الغذاء من جانب آخر بسبب زيادة واردات الغذاء الأميركية بعد قرار زيادة إنتاج الإيثانول إلى نحو ٩ بليون جالون في عام ٢٠٠٨".

وينتقد الكاتب مشروع مجموعة العشرة، لأنه يقدم تدخلات فيدرالية إدارية كبرى في أسواق الطاقة وأسعار الوقود، ويزيد الضرائب على شركات النفط، حيث تقدر التكلفة لجزء من مشروع الاستخراج بحوالي ٤٨ بليون دولار، منها ٣٠ بليونا من دافعي الضرائب، وهذا لن يشجع على التطوير في المديين المتوسط والطويل لإنتاج الطاقة داخليًا".

ويرى "سيلدون جراهام Seldon B Graham" صاحب كتاب "لماذا أسعار وقودك في ارتفاع دائم ؟"، بأنه ليس سرًا أن الديمقراطيين –ومنذ ٣٠ عامًا– اتبعوا سياسة الرئيس "جيمي كارتر" الذي أعلن الاعتماد على سياسات بديلة للنفط، لأن ٧٥% من نفط العالم تتحكم به أنظمة ملكية أو أنظمة فاسدة أو حكومات اشتراكية. لكنه يقول: "كان كارتر مخطئا في السبعينيات كما هو مخطئ الآن، فاعتماد بديل الإيثانول ومصادر الطاقة النظيفة يكلف الحكومة الآن".